

التَّوَعُّ الثَّالِثُ وَالسُّتُونَ

فِي الْآيَاتِ الْمَشْتَبِهَاتِ

أفرده بالتصنيف خلق، أولهم - فيما أحسب - الكِسَائِيّ، ونظمه السخاويّ، وألّف في توجيهه الكرْمَانِيّ كتابه: «البرهان في متشابه القرآن» وأحسن منه «درة التنزيل وحرّة التأويل» لأبي عبد الله الرّازِيّ، وأحسن من هذا: «ملاك التأويل» لأبي جعفر بن الزبير، ولم أفتّ عليه، وللقاضي بدر الدين ابن جماعة في ذلك كتاب لطيف سمّاه: «كشف المعاني عن متشابه المثاني». وفي كتابي أسرار التنزيل المسمى «قطف الأزهار في كشف الأسرار» من ذلك الجُمّ الغفير.

والقصد به: إيراد القصّة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، بل تأتي في موضع واحد مقدّمًا، وفي آخر مؤخّرًا، كقوله في البقرة: ﴿وَادْخُلُوا أَبْوََابَ سُجْدًا وَّقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي الأعراف ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَّادْخُلُوا أَبْوََابَ سُجْدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وفي البقرة: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وسائر القرآن: ﴿وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣].

أو في موضع زيادة وفي آخر بدونها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦]، وفي يس: ﴿رِسْوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [١٠]، وفي البقرة: ﴿وَيَكُونُ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [١٩٣]، وفي الأنفال: ﴿وَيَكُونُ الَّذِينَ كَلِمَةُ اللَّهِ﴾ [٣٩].

أو في موضع معرّفًا وفي آخر منكرًا، أو مفردًا وفي آخر جمعًا، أو بحرف وفي آخر بحرفٍ آخر، أو مدغمًا وفي آخر مفكوكًا. وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات.

وهذه أمثلة منه بتوجيهها:

* قوله تعالى في البقرة: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، وفي لقمان: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ...﴾ [٣]؛ لأنه لمّا ذكر هنا مجموع الإيمان ناسب (المتقين). ولمّا ذكر ثمّ الرحمة ناسب (المحسين).

* قوله تعالى: ﴿وَقَلْنَا يَكَادُمْ أَسْكُنُ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا﴾ [البقرة: ٣٥]، وفي الأعراف: ﴿فَكَلَّا﴾ [١٩] بالفاء، قيل: لأن السكنى في البقرة الإقامة، وفي الأعراف اتخاذ المسكن، فلمّا نسب القول إليه تعالى: ﴿وَقَلْنَا يَكَادُمْ﴾ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَعَدًا﴾، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾؛ لأنه أعمّ. وفي الأعراف: ﴿وَيَكَادُمْ﴾، فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنى المأمور باتخاذها، لأن الأكل بعد الاتخاذ، و﴿بَيْنَ حَيْثُ﴾ لا تعطي عموم معنى: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾.

* قوله تعالى: ﴿وَأَنْقَرُوا يَوْمًا لَا يَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]؛ ففيه تقديم العدل وتأخيرها، والتعبير بقبول الشفاعة تارة وبالنفع أخرى.

وذكر في حكمته: أَنَّ الضمير في ﴿مِنْهَا﴾ راجع في الأولى إلى النفس الأولى، وفي الثانية إلى النفس الثانية، فبيّن في الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا يقبل منها شفاعاة ولا يؤخذ منها عدل، وقدمت الشفاعاة لأنّ الشافع يقدم الشفاعاة على بذل العدل عنها. وبيّن في الثانية أن النفس المطلوبة بجرمها لا يقبل منها عدل عن نفسها، ولا تنفعها شفاعاة شافع منها، وقدّم العدل؛ لأن الحاجة إلى الشفاعاة إنّما تكون عند رده، ولذلك قال في الأولى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾، وفي الثانية: ﴿وَلَا نَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾؛ لأن الشفاعاة إنّما تقبل من الشافع، وإنما تنفع المشفوع له.

* قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَخْتَصِمُكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ أَلْقَابٍ بِدَيُّحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، وفي إبراهيم ﴿وَيَذُحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦]، بالواو؛ لأنّ الأولى من كلامه تعالى لهم، فلم يعدد عليهم المحن تكراً في الخطاب؛ والثانية من كلام موسى فعدها. وفي الأعراف: ﴿يُقَالُونَ﴾ [الأعراف: ١٤١]. وهو من تنويع الألفاظ المسوّى بالتفنن.

* قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَذْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ...﴾ الآية [البقرة: ٥٨]، وفي آية الأعراف اختلاف اللفاظ [الأعراف: ١٦١]، ونكتته أن آية البقرة في معرض ذكر النعم عليهم حيث قال: ﴿يَنْبِئُ إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي﴾ [البقرة: ٤٧] إلى آخره، فناسب نسبة القول إليه تعالى، وناسب قوله: ﴿رَعَدًا﴾، لأن المنعم به أتم، وناسب تقديم ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، وناسب ﴿حَطَبًا﴾؛ لأنه جمع كثرة، وناسب الواو في ﴿وَسَزِيدٌ﴾ لدالاتها على الجمع بينهما، وناسب الفاء في ﴿فَكَلُوا﴾؛ لأن الأكل مترتب على الدخول. وآية الأعراف افتتحت بما فيه توبيخهم، وهو قولهم: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ثم اتخاذهم العجل، فناسب ذلك: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]. وناسب ترك ﴿رَعَدًا﴾. والسكنى تجامع الأكل فقال: ﴿وَكُلُوا﴾. وناسب تقديم ذكر مغفرة الخطايا. وترك الواو في ﴿وَسَزِيدٌ﴾. ولما كان في الأعراف تبعيض الهادين بقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّؤَسَّئِينَ أُمَمٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، ناسب تبعيض الظالمين بقوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]. ولم يتقدّم في البقرة مثله فترك. وفي البقرة إشارة إلى سلامة غير الذين ظلموا لتصريحه بالإنزال على المتصفين بالظلم، والإرسال أشدّ وقعاً من الإنزال، فناسب سياق ذكر النعمة في البقرة ذلك، وختم آية البقرة بـ ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [٥٩]، ولا يلزم منه الظلم، والظلم يلزم منه الفسق، فناسب كل لفظه منها سياقه.

* وكذا في البقرة: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وفي الأعراف ﴿فَأَنْجَسْتُمْ﴾ [١٦٠]، لأن الانفجار أبلغ في كثرة الماء، فناسب سياق ذكر النعم التعبير به.

* قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]. وفي آل عمران: ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ [٢٤]. قال ابن جماعة: لأن قائل ذلك فرقتان من اليهود، إحداهما قالت: إنّما نعذب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا، والأخرى قالت: إنّما نعذب أربعين، عدة أيام عبادة آبائهم العجل. فأية البقرة تحتمل قصد الفرقة الثانية حيث عبّر بجمع الكثرة، وآل عمران بالفرقة الأولى حيث أتى بجمع القلة.

- وقال أبو عبد الله الرازي: إنه من باب التفتن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٢٠]. وفي آل عمران: ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ لأن الهدى في البقرة المراد به تحويل القبلة، وفي آل عمران المراد به الدين، لتقدم قوله: ﴿لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ومعناه: إن دين الله الإسلام.
- * قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي إبراهيم: ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ لأن الأول: دعا به قبل مصيره بلداً عند ترك هاجر وإسماعيل به، وهو واد، فدعا بأن يصير بلداً. والثاني: دعا به بعد عودته وسكنى جُزهم به، ومصيره بلداً، فدعا بأمنه.
- * قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٧]، وفي آل عمران: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٨٤]؛ لأن الأولى خطابٌ للمسلمين، والثانية خطابٌ للنبي ﷺ، و(إلى) يُنتهى بها من كل جهة، و(على) لا ينتهى بها إلا من جهة واحدة وهي العلو، والقرآن يأتي المسلمين من كل جهة يأتي مبلغه إياهم منها، وإنما أتى النبي ﷺ من جهة العلو خاصة، فناسب قوله: ﴿عَلَيْنَا﴾. ولهذا أكثر ما جاء من جهة النبي ﷺ ب: على، وأكثر ما جاء في جهة الأمة ب: إلى.
- * قوله تعالى: ﴿يَا كُفْرًا هُدُوهُ اللَّهُ فَلَا تَقْرُبُوهُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَمْتَدُّوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ لأن الأولى وردت بعد نواه، فناسب النهي عن قربانها، والثانية بعد أوامر، فناسب النهي عن تعديها وتجاوزها بأن يوقف عندها.
- * قوله تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، لأن الكتاب أنزل مُنْجَمًا، فناسب الإتيان بـ ﴿نَزَلَ﴾ الدال على التكرير، بخلافهما فإنهما أنزلا دفعة.
- * قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وفي الإسراء: ﴿خَشِيَ إِمْلَاقًا﴾ [الإسراء: ٣١]؛ لأن الأولى خطابٌ للفقراء المقلين، أي: لا تقتلوهم من فقر بكم، فحسن: ﴿تَحْنُ نَزْفُكُمْ﴾ ما يزول به إملاقكم، ثم قال: ﴿وَرِيسَانَهُمْ﴾، أي: نرزقكم جميعاً. والثانية خطابٌ للأغنياء؛ أي: خشية فقر يحصل لكم بسببهم، ولذا حُسن: ﴿تَحْنُ نَزْفُهُمْ وَرِيسَانَهُمْ﴾ [الإسراء: ٣١].
- * قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي فصلت: ﴿فَأَسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]. قال ابن جماعة: لأن آية الأعراف نزلت أولاً، وآية فصلت نزلت ثانياً، فحُسن التعريف، أي هو السميع العليم الذي تقدم ذكره أولاً عند نزوغ الشيطان.
- * قوله تعالى: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال في المؤمنين: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وفي الكفار: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣]؛ لأن المنافقين ليسوا متناصرين على دين معين وشريعة ظاهرة؛ فكان بعضهم يهوداً، وبعضهم مشركين، فقال: ﴿مِنْ بَعْضٍ﴾، أي: في الشك والنفاق. والمؤمنون متناصرون على دين الإسلام، وكذلك الكفار المعلنون بالكفر كلهم أعوان بعضهم ومجتمعون على التناصر، بخلاف المنافقين، كما قال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤].
- فهذه أمثلة يُستضاء بها، وقد تقدم منها كثير في نوع التقديم والتأخير، وفي نوع الفواصل، وفي أنواع أخر.